جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

Naif Arab University For Security Sciences

الأساليب والوسائل التقنية التي يستخدمها الإرهابيون وطرق التصدي لها ومكافحتها

تأليف

اللواء د. محمد فتحي عيد

تلخيص

د. طه بن عثمان الفراء

٢٠٠٥م

الأساليب والوسائل التقنية التي يستخدمها الإرهابيون وطرق التصدي لها ومكافحتها

تأليف

اللواء د. محمد فتحي عيد

تلخيص

د. طه بن عثمان الفراء

الأساليب والوسائل التقنية التي يستخدمها الإرهابيون وطرق التصدي لها ومكافحتها

لا جدال في أن البشرية استفادت كثيراً من التطور التقني الهائل الذي شمل مختلف مجالات الحياة، وأن الأجهزة الأمنية قد قامت بدورها لتأخذ بنصيبها الوافر من هذا التطور لتوظفه في خدمة أمن الأفراد والمجتمعات. ولكن عصابات الإرهاب والمجرمين ليست معزولة عن هذا التطور لقد سارعت هي الأخرى لأخذ نصيبها من هذه التقنيات مضيفة إليها غير قليل من الدهاء، والذكاء، واستعمال الحيلة فزادت الأمر تعقيداً. وهكذا أصبح الأمر يتطلب جهوداً جبارة وتعاوناً وثيقاً بين الأجهزة الأمنية وبين كافة الدول على اختلاف أنظمتها السياسية والاجتماعية للتصدي لهذه الظاهرة. ومن هنا كان تحرك مجلس وزراء الداخلية العرب لوضع استراتيجية عربية حرصت جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية على تطويرها وعلى دعم التعاون العربي والدولي في هذا الصدد.

ومن هذا المنطلق جاءت هذه الدراسة المتمشية مع الخطة المرحلية لتنفيذ تلك الاستراتيجية، والتي ترتكز على العلاقة بين التقنية و الإرهاب ممارسة ومكافحة. ولقد تعرض الباحث عبر هذه الدراسة لأسباب نشوء ظاهرة الإرهاب وتتبع واقعه على المستوى الدولي، ووقف وقفة متأنية عند الأساليب والتقنيات التي يستخدمها الإرهابيون، واستعرض بعض الحوادث والقضايا الإرهابية وتجول طويلاً في ميدان مكافحة هذه الظاهرة التي أصبحت تمثل هاجساً وقلقاً للمجتمعات الإنسانية في جهات الدنيا الأربع.

ويعد الباحث الإرهاب ظاهرة من ظاهرات السلوك الإنساني الشاذ وأنها وليدة مزيج من العوامل الشخصية والبيئية تؤثر ويتأثر بعضها ببعض وتحتاج إلى معالجة جذرية تستأصل هذه المؤثرات المؤدية إلى هذه الظاهرة التي تقلق دول العالم النامية والمتطورة على حد سواء.

وقد هدفت هذه الدراسة إلى الوقوف على السمات المشتركة للتنظيمات الإرهابية، والتعرف على حجم ظاهرة الإرهاب عالمياً، وتحديد الوسائل التقنية وإدارتها لدى الإرهابيين، وأثر استخدام هذه الوسائل في الوصول إلى تدابير ناجعة في مكافحة الإرهاب على كل من المستوى المحلي والوطني والعالمي.

واقع الإرهاب وأسبابه

من المعروف أن العلماء والمشتغلين بمكافحة الإرهاب وضعوا عشرات التعريفات لهذه الظاهرة بعضها لغوي والآخر فقهي يمكن إجمالها في أن الإرهاب: **عمل غير مشروع من أعمال العنف يهدف إلى بث الرعب والفزع داخل مجتمع من المجتمعات أو شريحة منه بقصد تحقيق هدف سياسي** واحد أو أكثر. ولا يعد الباحث وكثيرون غيره إرهاباً الكفاح المسلح للشعوب الخاضعة للاحتلال الأجنبي من أجل تحرير أراضيها المحتلة والحصول على حقها في تقرير مصيرها واستقلالها وفقاً لمواثيق الأمم المتحدة.

وعلى الرغم من اختلاف التعريفات وتعدد الأسباب وراء تفاقم هذه الظاهرة تبقى الحقيقة الماثلة في أن الإرهاب بدأ يلفت أنظار العالم ـ بناء على التقارير الأمريكية المتاحة ـ منذ عام ١٩٧٢م ثم أخذ عدد حوادث الإرهاب في التصاعد منذ العام ١٩٨٥م حيث سجلت الإحصائيات ٦٣٥ حادثاً و٦١٢ حادثاً في سنة ١٩٨٦م. ومع أن الأعمال الإرهابية التي وقعت نسب

بعضها إلى العرب إلا أن الإحصائيات صمتت عن ذكر بعض الأعمال الإرهابية المنسوبة لغير العرب كحادثة إرغام سلاح الجو الإسرائيلي الطائرة الليبية التي كانت تقل عدداً من المسؤولين السوريين على الهبوط في إحدى القواعد الإسرائيلية واللذين تعرضوا للاستجواب والإرهاب.

ويعيد «عيد» للأذهان موقف الولايات المتحدة من الإرهاب الذي لا تعترف به ولا تسميه باسمه إلا إذا أصاب مصالحها لذلك فهي تؤكد دائماً على أن نبل ودوافع ارتكاب الفعل الذي يثير الفزع والرعب لا يضفي الشرعية على العمل ولا ينزع عنه صفة العمل الإرهابي، ومن ثم فهي لا تعترف بحق الشعوب في استخدام الكفاح المسلح لنيل حقوقها المستلبة، على الرغم من تأكيد تقارير البنتاغون على وجود صلة بين التدخل العسكري الأمريكي في الشؤون الداخلية لبعض الدول وزيادة العمليات الإرهابية ضد المنشآت الأمريكية والمواطنين الأمريكيين. فمنها تفجير مبنى التجارية الأمريكية في أوكلاهوما وانفجارات القاعدة العسكرية في يوكوتا في اليابان ١٩٩٣م وتفجير سيارة زوجة قائدة المدمرة الأمريكية ١٩٨٩م وتفجيرات اليمن ١٩٩٢م وتفجير الخبر ١٩٩٥م وتفجير مبنى السفارة الأمريكية في نيروبي ودار السلام وغير ذلك من الحوادث التي وقعت بين العامين ١٩٧٢ ـ ١٩٩٥م.

أما بالنسبة لأعداد ضحايا الإرهاب فإنالباحث يشير إلى أن عدد الضحايا منذ سنة ١٩٩٢مكان في تصاعد حتى بلغ الذروة في عام ١٩٩٥م ثم بدأ في الهبوط حتى وصل إلى أدنى حد عام ١٩٩٨م لأن أسلوب الإرهاب الأمثل آنذاك كان التفجير. ومع أن المنظمات الإرهابية تعتبر الولايات المتحدة الهدف الأول لعملياتها فإن الإحصائيات التي أعدتها الأجهزة التابعة للولايات المتحدة تؤكد أن عدد ضحايا الإرهاب من رعايا

الولايات المتحدة في العمليات الموجهة ضد المصالح الأمريكية أقل بكثير من رعايا الدول الأخرى وخاصة رعايا الدول التي نفذت العمليات على أراضيها. وكانت الحوادث أكثر دموية في آسيا وأفريقيا والشرق الأوسط على الرغم من أن ترتيب دول العالم من حيث توزيع جرائم الإرهاب يضع أمريكا اللاتينية في أول القائمة، تليها غرب أوروبا، ثم آسيا، ثم أفريقيا، ثم الشرق الأوسط وأمريكا الشمالية.

وقد أجملت هذه الدراسة دوافع الإرهاب وأسبابه بناءً على دراسات أخرى أشارت إلى أن من أهم أسباب الإرهاب: الخلل التربوي في المجتمعات، وعدم التوافق الأسري، والاتجاهات الرافضة بين الشباب، والمشكلات السياسية والاقتصادية الناجمة عن البطالة، والمشكلات النفسية، والمشكلات الاجتماعية التقليدية مثل تباين مفاهيم الأجيال السابقة واللاحقة، والسياسات الخاطئة لبعض الحكومات التي سمحت بنمو تيارات التطرف الديني، ووجود قوى دولية لها مصالح في زعزعة الاستقرار في بعض بلدان العالم العربي، وانتشار السلاح على نطاق واسع بعد انتهاء الحرب الباردة. أضف إلى ذلك التدخل العسكري في الشؤون الداخلية لبعض الدول علاوة على النزعات العنصرية والتعصب للعرق أو الجنس أو الدين في كثير من بقاع الأرض.

الإرهاب والجريمة المنظمة

يرى بعض الدارسين والمهتمين أن الإرهاب نموذج معاصر للجريمة المنظمة مستندين في ذلك إلى تماثل الهياكل التنظيمية لهما وإلى أن كلا النشاطين يهددان التنمية والقيم وحقوق الإنسان. ويرى عيد أن الإرهاب والإجرام المنظم نشاطان متمايزان منذ القدم وإن تشابهت هياكلهما التنظيمية

وأهدافهما، وأن الروابط بينهما لا يمكن إنكارها بل إن بعض المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر نابولي ١٩٩٤م التي اهتمت بالجريمة توصلت إلى أن المنظمات الإجرامية تتوسع أحياناً لتشمل أموراً تعنى بها المنظمات الإرهابية خصوصاً في أساليب التمويل، فكلاهما يتخذ أنشطة مشروعة ويجعلها شعاراً يخفي وراءه أنشطة تهدد أمن المجتمع، في حين أن الإجرام المنظم يتخذ الأنشطة المشروعة مجالاً لغسل الأموال بينما يستخدم الإرهاب تلك الأنشطة المشروعة مصادر لدعم موارده المالية.

وثمة تشابه آخر بين الإجرام المنظم والإرهاب يتمثل في استفادة الفريقين من تطور علوم الإدارة فمن السمات المشتركة بينهما حسن التخطيط ودقة التنفيذ واختيار البناء التنظيمي الملائم لكليهما. فإذا كانت الخبرة الإجرامية شرطاً للانضمام إلى التنظيم الإجرامي فإن للانضمام إلى مجموعة إرهابية شروطاً أيضاً منها الإيمان بالقضية. ولكن المحصلة حسب تقدير المؤلف تختلف فالمجرمون يشترون الذمم فيضعفون النظام الإداري الحكومي أما الإرهابيون فيعتمدون على بث الرعب لزعزعة النظام الإداري فيسببون الخوف لدى كل من ينبغي مطاردتهم أو التصدي لهم وهكذا تضيع الأمور.

الإرهاب والتقنية

قبل لجوء الإرهابيين إلى استخدام التقنية تجدهم يحكمون أسلوب التعامل مع الأحداث فهم معروفون بدقة التنظيم، وبراعة التدبير وجودة التخطيط ولهم أساليب مبتكرة لإبعاد السلطات عن منظماتهم الإجرامية. ومن ضمن تلك الأساليب إرسال فاكسات إلى وكالات الأنباء عند وقوع حادث إرهابي بأسماء منظمات وهمية للتمويه والتخفي. ويمتاز هؤلاء بقوة

سيطرة رؤسائهم عليهم، والاحترام والطاعة المتبادلة بينهم، وقدرتهم الفائقة على جمع المعلومات وتوظيفها ضد الخصوم. ويلجأ الإرهابيون في العادة حسب ما جاء في هذه الدراسة إلى الترغيب والترهيب حسب الموقف لكسر شوكة المناهضين لهم. ومن الملاحظ أن إيمان الإرهابيين بقضاياهم يدفعهم لحماية بعضهم بعضاً وإلى التضحية والولاء المطلق لأمرائهم ثم إعداد الكوادر المؤهلة المتعددة حتى إذا ما نجحت أجهزة العدالة الجنائية في إلقاء القبض على بعضهم كان البديل حاضراً وجاهزاً لديهم.

أما التقنيات الحديثة فهي من أنجع الوسائل التي يسخرها الإرهابيون لقضاء مآربهم وأقواها. فالتقنيات أدوات مستحدثة وأساليب مبتكرة أنتجها العقل البشري وطورها بالعلم والعقل والخبرة و المعرفة لتحقيق نتائج أفضل وتوفير الوقت والجهد وخفض التكلفة المادية. ومن المعروف أن هذه التقنيات قدم قصد منها أصلاً استخدامها في مجال السلم وتطوير الحياة الإنسانية. ثم جاء الإرهابيون فوظفوها في خدمة أغراضهم التدميرية.

ويشير الباحث إلى أن استخدام التقنيات البدائية في مجال الإرهاب قد بدأ منذ أمد بعيد فاستخدمت البراميل المتفجرة التي تجرها الخيول كما استخدم الديناميت بقصد الإرهاب والترويع أثناء الثورة الفرنسية. ثم أصبحت آلة الدمار الشامل في متناول أيدي الإرهابيين فاستخدموا الأسلحة النووية والكمياوية والبيولوجية وساعدهم في ذلك انتشار تجارة السلاح بعد انتهاء الحرب الباردة و تفكك الاتحاد السوفيتي وتحلل المعسكر الشرقي واحتياجه الملحوظ للمال.

واستفاد الإرهابيون من تطور تقنيات الاتصال وتوافرها فاستخدموا الأقمار الصناعية ومحطات البث التلفزيوني والإذاعي والفيديو والكاسيت

والفاكس والهواتف المحمولة وشبكة الانترنت العملاقة والبريد الإلكتروني. ويستفيد الإرهابيون الفائدة القصوى من أبسط وسائل التقنية وأخفها محملاً مثل أشرطة الكاسيت التي تعد سلاحاً فتاكاً غزوا به بعض المناطق العشوائية التي ينظمها أناس مهمشون في بعض المدن التي تشكل مصدراً يغذي الجماعات الإرهابية بإرهابيين جدد باستمرار.

وقد استخدمت الأجهزة الأمنية في مكافحة الإرهاب العديد من الأجهزة التقنية مثل جهاز كشف الرسائل المفخخة، والكاشفات البخارية مثل جهاز الكروماتوغراف الغازي، والشمام الإلكتروني، وجهاز كشف المتفجرات داخل الطرود المعتمد على الأشعة السينية، وأجهزة كشف المعادن، وأجهزة التردد النووي المغناطيسي، وأجهزة الليزر وسيارات التأمين الإلكتروني. وتؤكد دراسات حديثة متعددة هذه الحقيقة التي دفع بها إلينا صاحب هذه الدراسة.

ولكن يجب أن لا تغيب عن أذهاننا أنه كما استخدمت الأجهزة الأمنية هذه الوسائل في ملاحقة الإرهابيين استفاد الإرهابيون بالقدر نفسه من التقنية في الإفلات من حبائل الأجهزة الأمنية والتحايل عليها فلجأوا إلى استخدام المسدسات البلاستيكية والزوارق المطاطية وغيرها من الأدوات التي لا تكشفها أجهزة الرادار. كما استخدموا أحدث التقنيات في تزوير وثائق السفر واستطاعوا كذلك تزوير العملات وبطاقات الائتمان على اختلافها.

حوادث إرهابية

الإرهاب ظاهرة عالمية موجودة في كل مكان ولا ترتبط بدين أو جنس أو لون أو جهة يؤكد الباحث تفسير أنه حتى الولايات المتحدة الأمريكية

التي كانت ترى الإرهاب صناعة عربية إسلامية، وتروج لذلك منيت بهذه الظاهرة الإجرامية في عقر دارها كما حدث في حالة تفجير المبنى الإداري في أوكلوهوما. وسوف تستعرض هذه الدراسة بعض الحوادث الإرهابية النموذجية كحادثة اختطاف الطائرة الكويتية، وتفجير المبنى السكني بحي العليا بمدينة الرياض، وحادثة غاز السارين التي قامت بها جماعة «أوم» اليابانية وحادثة العائدين من ألبانيا، ومسألة تفجير المبنى الإداري في أكلوهوما. وسوف يتم هذا الاستعراض على النحو التالي:

اختطاف الطائرة الكويتية:

وقعت هذه الحادثة في أبريل سنة ١٩٨٨م وكانت الطائرة الكويتية القادمة من بانكوك تطير فوق الخليج العربي وهي تحمل بالإضافة إلى طاقمها ١١٢ راكباً من سبع عشرة جنسية (كويتية وبريطانية وتايلندية وباكستانية ومصرية وبحرينية وأردنية ونمساوية وسورية وايرلندية وألمانية وعراقية وكورية ويابانية وكولمبية ولبنانية وفلسطينية). واستمرت علمية الاختطاف نحو ستة عشر يوماً طالب مختطفوها بالإفراج الفوري عن سبعة عشر إرهابياً محتجزاً في السجون الكويتية، وهددوا بقتل الرهائن ونسف الطائرة إذا لم تلبَّ مطالبهم. وطافت الطائرة بركابها ومختطفيها نحو ستة مطارات لتنتهي بالجزائر وأهدرت فيها أرواح بريئين على مرأى ومسمع من العالم كله عبر وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة. ونجا مرتكبو الحادث من أي عقوبة من أي جهة كانت.

ويرى «عيد» أن مرتكبي هذه العملية الإجرامية تميزو بدقة التخطيط الذي ساعد على سهولة التنفيذ واستفادة المنفذين أنفسهم من الظروف المحلية واستغلال بعض العناصر وإغراؤها لتمكينهم من إيصال الأسلحة والقنابل.

ويرى كذلك أن من الدروس المستفادة من هذه الحادثة وجوب الفصل بين مشروعية استخدام القوة في إطار حق تقرير المصير وبين استخدامها في غيره طبقاً للشروط الثلاثة التي أقرتها الأمم المتحدة وهي: أن تقع أعمال العنف داخل الأرض المحتلة، وأن توجه ضد القوات العسكرية وشبه العسكرية ورموز السلطة وأشخاص الإدارة المدنية وألا توجه ضد المدنيين والأبرياء. ويبدو أن الكثير من الأعمال والجرائم الإرهابية ترتكب من قبل أناس لا يكترثون كثيراً بالقوانين الوضعية أو الشرائع السماوية. وهنا يكمن الخطر الذي يطال الكثير من المجتمعات والجماعات والأفراد الأبرياء.

تفجير مبنى سكني بالعليا:

أما الحادثة الثانية حسبما يراها «عيد» فإنها مختلفة تماماً عن الحادثة السابقة في طبيعتها ومكانها وأهداف مرتكبيها وفي نتائجها. فهذه الحادثة وقعت في المملكة العربية السعودية وفي عاصمتها الرياض، في واحد من أحيائها المأهولة بالسكان. وكان ذلك في ١٣ نوفمبر ١٩٩٥م. وكان الحادث تفجيراً مصدره سيارة مفخخة هزّ المدينة ودمر مبنى تابعاً للحرس الوطني السعودي ومحلات تجارية ومبان سكنية وراح ضحية الحادث سبعة أشخاص منهم خمسة أمريكيون وأصاب أكثر من ستين شخصاً فضلاً عن الرعب الذي ملأ قلوب أهل المدينة. ومن الأشياء التي تذكر عن هذه المدينة بوجه خاص والمملكة العربية السعودية بوجه عام أنها كانت واحة أمن وأمان يضرب بهما المثل في شتى بقاع الأرض.

سار التحقيق في هذا الحادث بسرية تامة تضمن سلامة سير البحث عن الجناة ولم يعلن عن القبض عليهم إلا بعد نحو خمسة أشهر. وهم أربعة من الشباب السعودي يحملون أفكاراً متطرفة شارك بعضهم في

حروب خارجية في أفغانستان، والبوسنة والهرسك، واكتسبوا خبرة في استخدام الأسلحة الثقيلة والخفيفة، والتعامل مع المتفجرات، وصنع القنابل وتفخيخ السيارات. استغرق التخطيط للحادث نحو عام وجلبت الأسلحة والمتفجرات بالتسلل عبر الحدود بين السعودية واليمن. اعترف الجناة بجريمتهم وحكم عليهم بالقتل جزاء ما أقدموا عليه من عمل يعد من أشنع وأبشع ضروب الحرابة والإفساد في الأرض وقد صدق الحكم ونفذ في مايو ١٩٩٦م.

ويتبين من هذه الحادثة دقة إعداد الجناة وتخطيطهم العلمي وتدبيرهم المحكم واستفادتهم الفعلية من التدريب العالي والخبرة التي اكتسبوها خارج البلاد، إضافة إلى استخدامهم التقنيات الحديثة من فاكس ومعدات تفجير وخلافه.

وأظهرت الحادثة أيضاً اتزان المباحث السعودية وهدوءها وتأنيها في فحص كل صغيرة وكبيرة داخل السعودية وخارجها من أجل معرفة الحقيقة. واستفادت المباحث من أجهزة الفحص الجنائي فحددت نوع السيارة فجاء ذلك مطابقاً لاعترافات الجناة.

حادثة غاز السارين:

قامت بهذه الحادثة جماعة «أوم» الدينية في مدينة ماتسوموتو اليابانية في ٢٧ يونيو ١٩٩٤ م بتسريب غاز سام نتج عنه وفاة سبعة أشخاص وإصابة ٦٠٠ بأضرار. وتكررت العملية في عدة مواقع وترتبت عليها وفاة أكثر من ٢٠ شخصاً وإصابة نحو ٥٥٠٠ شخصاً.

وذكر مؤلف هذا الكتاب أن الشرطة اليابانية قامت بجهود مضنية في تشديد الحراسة في مواقع التجمعات وتوعية العاملين في الأنفاق والقطارات

والمواطنين. وبالتخطيط السليم واستخدام التقنية والاستعانة بالخبراء، بالإضافة إلى القدرات العالية لأجهزة الضبط والتحقيق، تمكنت أجهزة الأمن اليابانية من إلقاء القبض على مرتكبي الحادث. وكان هؤلاء ينتمون إلى جماعة عقائدية «أوم» التي تأسست سنة ١٩٥٥م ونشطت تحركاتها في ١٩٨٦م، وكانت لها ثروات طائلة استخدمتها في عمليات مشروعة وغير مشروعة. وقد وجدت لدى تلك الجماعة مواد كيماوية تكفي لصنع ستة أطنان من غاز السارين كافية لقتل الآلاف من البشر بالإضافة إلى معامل خاصة لتصنيع الغازات فيها كافة الإمكانات التقنية والبشرية. ولقد وجدت في حوزة هذه الجماعة طائرة مروحية وطائرتان بدون طيار لاستخدامها في الحرب الكيماوية والجرثومية التي كانوا ينوون القيام بها لإخلاء الأرض من الأشرار، على حد زعمهم، لإقامة الخير الذي تؤمن به الجماعة. وقد أمن هؤلاء أنفسهم ببناء قرية بها مخابئ محصنة ضد التفجيرات والإشعاعات النووية.

ولقد أظهرت هذه القضية دور التقنية المتقدمة في تسهيل العمل الإجرامي الذي اقترفته جماعة «أوم» كما بينت في المقابل دور التقنية في مساعدة أجهزة الأمن على الوصول إلى الجناة وتوفير أدلة الإدانة ضدهم. وتراوحت الأحكام الصادرة في حق هذه الجماعة بين القتل والسجن المؤبد وأصدرت المحكمة قراراً بحل هذه الجماعة.

العائدون من ألبانيا:

هؤلاء العائدون عبارة عن جماعة من الأفغان العرب الذين لجأوا إلى ألبانيا عندما طاردتهم القبائل الأفغانية والسلطات الباكستانية والفرق

المتناحرة على السلطة في أفغانستان بعد إنهيار الاتحاد السوفيتي. ولقد اتهمت السلطات المصرية تلك الجماعة بتفجير السفارة المصرية في إسلام أباد في نوفمبر ١٩٩٥م، بطريقة انتحارية، حيث قاد أحد أعضاء تنظيم الجهاد سيارة مفخخة وفجرها داخل السفارة ومات فيها مع ١٦ شخصاً وإصابة ٦٠ آخرين. وحكمت المحكمة بالإعدام على سبعة منهم وبالأشغال المؤبدة الشاقة على ١١، وبالأشغال الشاقة المؤقتة على ٦٢ وبالحبس لمدة سنة على ثلاثة منهم وبرأت المحكمة ساحة ٢٠ متهماً.

ويذكر عيد في هذا المقام بأن مجرى التحقيقات واعترافات بعض المتهمين تؤكد تنظيم القاعدة يحصل على أسلحة جرثومية وبيولوجية عبر البريد مقابل مبالغ زهيدة. كما ثبت وجود معامل في دول أوروبا الشرقية توفر للمنظمات الإرهابية الحصول على فيروسات تسبب أمراضاً فتاكة. وهذا ضرب من ضروب توظيف التقنية الطبية في أغراض الإرهاب.

وكشف التحقيق عن القيادة المحكمة التي يسيطر عليها زعيم التنظيم عبر الفاكس والبريد الإلكتروني وتوزيع أدوار القيادة على خلايا يقودها أناس موثوق بهم وهم يمولون نشاطاتهم بالاتجار في الأسلحة والذخائر وعمليات الإنشاءات وتعبيد الطرق ونحو ذلك.

ويذكر «عيد» كذلك أن زعيم القاعدة يستفيد من التقنية لأقصى حد في تأمين ظروف صحية تعين المنظمة على المضي في عملها فقد كشف مراسل بعض الصحف البريطانية الذي كان أجرى لقاءً مع زعيم القاعدة هذا ذكر له أنه وخسمة آلاف من أتباعه يعيشون في كهوف داخل جبال الهندكوش الوعرة، وأن تلك الكهوف مضاءة بالكهرباء التي يزودها بها مولد ضخم مخبأ تحت الأرض. وفي هذه الكهوف أجهزة اتصالات

لاسلكية متطورة وتلفزيون وهاتف دولي متصلان بالأقمار الصناعية وجهاز حاسب آلي متصل بشبكة الانترنت.

تفجير المبنى الإداري في أوكلوهوما:

في ١٩ أبريل ١٩٩٥م تم تفجير مبنى «ألفريد مورال» في أوكلوهوما التابع للحكومة الاتحادية والمكون من تسعة طوابق ويشتمل على عدة إدارات مهمة منها مكتب لإدارة مكافحة المخدرات، ومكتب للأمن خاص بحماية الشخصيات المهمة، ومكتب لمكافحة التبغ والكحول والأسلحة غير القانونية. وأسفر هذا التفجير عن وفاة ١٦٨ شخصاً وإصابة المئات من الأشخاص وتحول نصف المبنى إلى أنقاض.

واتجهت أصابع الاتهام آنذاك إلى الجماعات الإسلامية المتطرفة وشددت الرقابة على العرب والمسلمين ثم تبينت براءتهم من ذلك فيما بعد. وهكذا اعترف حكام ولاية إلنوي بأن الرد الأمريكي على هذه الحادثة خلص إلى إلصاق التهمة إلى العرب والمسلمين وأن الإدارة الأمريكية مدينة لهم بالاعتذار. ثم اتجهت أصابع الاتهام إلى كارتلات الكوكايين ومافيات الهيروين ثم استبعد الاتهام. وكان الاتجاه الأقوى الاشتباه في المليشيات العنصرية الأمريكية، وحاصرت قوات الأجهزة الأمنية بعض الجماعات كجماعة البرانش دافيديان. وبعد محاصرة دامت أكثر من سبعة أسابيع أشعلت الطائفة النار في معسكرها فمات الزعيم دافيدكورس وخمسة وسبعون آخرون انتحاراً مفضلين ذلك على الاستسلام للسلطات.

وهذا الحادث والحوادث التي تداخلت معه كحادثة «ماكفيح» التي انتحر فيها نحو ٧٧٥ شخصاً تضامناً مع جماعة دافيدكورس بينت تعاون الجماعات الإرهابية بعضها مع بعض واستفادة الكل من التطور التقني سواء

في تحويل بعض المواد إلى متفجرات وتفخيخ السيارات بها . ولقد استفادت أجهزة مكافحة الإرهاب من التطور التقني بالمقابل في معاينة مسرح الجريمة وفي إعادة تجميع أجزاء السيارة المفجرة، والتوصل إلى مالكها ومستخدميها . كما أدى استخدام التقنية الحديثة إلى كشف ما علق بملابس المتهم الأول من ذرات أثبت تحليل المعمل الجنائي الصلة بينها وبين المتفجرات المستخدمة في حادث أوكلوهوما .

وتتبين من دراسة الحالات السابقة أمور مهمة :

- أن الإرهاب ظاهرة عالمية موجودة في كل مكان وقد ارتكبت الأفعال الإرهابية من قبل أناس يدينون بأديان مختلفة .
- إن المنظمات الإرهابية منظمات مغلقة يعني الدخول فيها البقاء أو الموت لمن يلتحق بها، وهي منظمات دكتاتورية القائد فيها هو الحاكم الأوحد . ولهذه المنظمات امتداد داخل البلدان وخارجها وجميعها تعنى بتجنيد أعضاء جدد وتستهدف الشباب خاصة وتدربهم تدريباً عالي المستوى . ولقد ورد في متن هذه الدراسة أنه كثيراً ما يصل التعاون بين الجماعات الإرهابية إلى حد الاندماج أحياناً في بوتقة واحدة، وأن أفراد تلك الجماعات يستخدمون أسلحة عالية التقنية مما يستدعي استخدام أجهزة مكافحة الإرهاب لأقصى درجات التطور التقني لمواجهة هذا الخطر . وتمول هذه الجماعات من الاشتراكات والتبرعات والتجارة المشروعة وغير المشروعة . ودلت الحالات السابقة على أن الإرهاب ليس صناعة بلد بعينه أو دين أو جنس وليس الفقر هو الدافع الوحيد للإرهاب . ومما يؤكد هذه الحقيقة أن ظاهرة الإرهاب وجدت في أمريكا واليابان وهما من أكثر الدول استقراراً في النواحي الاقتصادية .

وتبين من الأحكام التي صدرت في حق مرتكبي هذه الأفعال الإرهابية أن السلطات التشريعية لديها اتجاهات جادة لردع مرتكبي مثل هذه الأحداث التي تهز كيان المجتمعات الآمنة وتؤثر على مستقبل البلدان.

مكافحة الإرهاب

لعلَّ أهم إنجاز حققه مجلس وزراء الداخلية العرب بالتعاون مع مجلس وزراء العدل العرب كما يراه «عيد» يكمن في اعتماده اعتماد اتفاقية عربية لمكافحة الإرهاب في شهر أبريل عام ١٩٩٨م. ولقد بينت هذه الاتفاقية تعريف الإرهاب وأسس التعاون العربي لمكافحته فيكل من المجال الأمني والقضائي وآليات تنفيذ الاتفاقية السالفة الذكر. وقد دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ بتاريخ ٢١ محرم ١٤٢٠هـ الموافق مايو ١٩٩٩م.

ويعتمد تنفيذ استراتيجية مكافحة الإرهاب في كل دولة على عدة آليات أهمها تشكيل لجنة وطنية لمكافحة الإرهاب تضم ممثلي الأجهزة المختصة، وعلى إنشاء وحدة متخصصة لجمع المعلومات وتقييمها وتحليلها وتبادلها، وإنشاء وحدة خاصة لمكافحة الإرهاب ذات كفاءة عالية متقدمة وتجهيزات مناسبة. أما على المستوى العربي الاستراتيجية بالأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب أن تكون مستودعاً ومصباً لكافة المعلومات المتعلقة بالإرهاب أنشطة وجماعات وأشخاصاً ومكافحة.

وعقدت على المستوى الدولي مؤتمرات وندوات دولية لمكافحة الإرهاب بعضها في إطار الأمم المتحدة مثل المؤتمر الوزاري العالمي لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود الذي عقد في نوفمبر عام ١٩٩٤م وشاركت فيه ١٣٨ دولة. وكذلك المؤتمر التاسع لمنع الجريمة ومعاملة

المجرمين الذي عقد في القاهرة عام ١٩٩٥م. إضافة إلى بعض الندوات التي عقدت في إطار مجلس وزراء الداخلية العرب مثل الندوة الدولية لمكافحة الإرهاب التي عقدتها جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية عام ١٩٩٩م، والمؤتمر العربي الأول والثاني للمسؤولين عن مكافحة الإرهاب عامي ١٩٩٨ و ١٩٩٩م ، أضف إلى ذلك مؤتمرات عقدت في إطار التعاون الدولي مثل مؤتمر مكافحة الإرهاب الذي عقد في مانيلا بالفلبين عام ١٩٩٦م، والمؤتمر الأول و الثاني لتكنولوجيا مكافحة الإرهاب اللَّذين عقدا كل من في النمسا عام ١٩٩٣م، والولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٩٦م على التوالي، والندوة الدولية للإرهاب التي عقدت في القاهرة عام ١٩٩٧م. وتشكل الاستراتيجية العربية وآلياتها وتوصيات المؤتمرات والندوات أساساً قوياً تنطلق منه مكافحة الإرهاب التي تكمن في بندين: البند الأول استراتيجية عربية لمكافحة الإرهاب والبند الثاني دور المؤسسات الاجتماعية والأمنية والشعبية في مكافحة الإرهاب.

الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب

والاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب اشتركت في وضعها كل الدول العربية، ووافقت على صيغتها النهائية من خلال اعتماد وزراء داخليتها لها. ومن ثم يجب اعتبار هذه الاستراتيجية استراتيجية وطنية لكل دولة بعد استبعاد وما يخص الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب وما يخص جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية. وقد اعتمد مجلس وزراء الداخلية العرب الخطة المرحلية الأولى لتنفيذ الاستراتيجية العربية وحددت المهام الملقاة على عاتق الأمانة والجامعة. وتنفيذ هذه المهام سيعود بالخير على الدول العربية والتي يجب عليها عند وضعها الخطط والبرامج لتنفيذ

الاستراتيجية الوطنية أن تراعي توصيات المؤتمرات والندوات الخاصة بمكافحة الإرهاب بعد ترجمتها إلى تدابير مكملة أو مقررة أو مفسرة للاستراتيجية. وفيما يلي عرض لأهم هذه المؤتمرات والندوات:

١ ـ توصيات المؤتمر الوزاري العالمي المعني بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية الذي عقد في الفترة ما بين ٢١ إلى ٢٣ نوفمبر عام ١٩٩٤م بمدينة نابولي ـ إيطاليا. . والذي انتهى لوضع خطة عمل للمكافحة استفادت كثيراً من خطة عمل ميلانو التي وضعها مؤتمر الأمم المتحدة السابع لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين (١٩٨٥م) وأضاف إليها قليلاً وأهم بنود خطة العمل العالمية بعد تطويعها لمكافحة الجريمة الإهاربية:

ـ قيام الدول والمنظمات بإجراء دراسات حول جريمة الإرهاب وخصائصها والآثار المترتبة عليها.

ـ سن تشريعات تجرم مجرد الاتفاق الجنائي على تأليف جماعة إرهابية أو تمويلها أو إدارتها أو مجرد الانضمام لعضوية التشكيل الإجرامي.

ـ تحسين عملية حفظ المعلومات الاستخبارية والأدلة ذات الصلة بالجماعة الإرهابية وأنشطتها.

ـ تشجيع تعيين ضباط اتصال لتيسير عملية تبادل المعلومات، واستحداث وتحسين المساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف وتشكيل قوات عمل مشتركة قادرة على كشف أساليب الجماعات الإرهابية.

ـ تطوير نظام العدالة الجنائية وتحسين أدائه وتدعيم قدرة سلطات التحقيق على ملاحقة المجرمين عبر الحدود.

ـ قيام الأمم المتحدة بدور رئيس وتيسير التعاون التقني والتبادل المنتظم للتجارب والخبرات الفنية والتدريب المناسب.

ـ تتبع الأموال المستخدمة في تنفيذ العمليات الإرهابية وتجميدها ومصادرتها وتجفيف منابع التمويل.

٢ ـ توصيات الندوة الدولية للإرهاب: دعت إلى هذه الندوة ونظمتها مؤسسة الأهرام الصحفية في القاهرة في الفترة من ٢٢ ـ ٢٤/ ٢/ ١٩٩٧م وشاركت فيها وفود من ٣٠ دولة. رأت هذه الندوة أن الإرهاب جريمة عنيفة، تتعدد صورها وأشكالها وتتباين دوافعها وأغراضها مع التأكيد على عدم الخلط بين الإرهاب ـ وهو أعمال عنف مجرمة- وبين المقاومة ضد الاحتلال والتي تعد وفقاً للمواثيق الدولية حقاً مشروعاً.

كما ترى رفض التذرع بحقوق الإنسان كغطاء لتوفير الحماية والملاذ لبعض العناصر الإرهابية، ذلك أن حقوق الإنسان وواجباته كل لا يتجزأ. وأكدت في الوقت نفسه على دور أهمية الإعلام وتعاظم وسائله وتأثيره على الاتصال بالجماهير خاصة بعد التقدم في عالم التقنيات الحديثة في عصر الفضاء المفتوح.

٣ ـ إعلان مؤتمر الأمم المتحدة العاشر لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين الذي عقد في مركز الأمم المتحدة بڤيينا ـ النمسا في الفترة من ١٠ إلى ١٧ أبريل ٢٠٠٠م وشارك فيه العديد من الدول والمنظمات الدولية وخاصة شبكة معاهد برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية بالإضافة إلى مركز الأمم المتحدة المعني بمنع الإجرام الدولي وهو المركز الذي نظم المؤتمر.

وكان من أهم ما صدر عن هذا المؤتمر حسبما يذكر «عيد» هو إعلان فيينا بشأن الجريمة والعدالة ومواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين

تعهدت الدول باتخاذ تدابير منسقة أكثر فعالية بروح التعاون لمكافحة الجريمة العالمية ... وعلى ضوء هذا الإعلان يمكن أن نقول إن الدول تعهدت باتخاذ تدابير لمكافحة الإرهاب منها :

- اتخاذ تدابير فعالة وحازمة وعاجلة بشأن منع الإرهاب ومكافحته .
- العمل الفعال على منع جرائم الإرهاب وتحقيق العدالة الجنائية يتطلب إشراك الحكومة والمؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية و المنظمات الدولية ـ الحكومية وغير الحكومية ومختلف قطاعات المجتمع الأهلي .
- إقامة وصون نظام عدالة جنائية (أجهزة منع وضبط الجرائم، أجهزة التحقيق، أجهزة التحكم، أجهزة التنفيذ) .
- استراتيجية مكافحة الإرهاب ضرورة أن تأتي في إطار الاستراتيجية الشاملة لمنع الجريمة وأن تعالج الأسباب الجذرية وعوامل الخطر ذات الصلة بالإرهاب .
- اتخاذ تدابير لتعزيز التعاون الدولي .
- اتخاذ تدابير لمكافحة الفساد والمناخ الصالح لنمو الإرهاب .
- اتخاذ تدابير لمكافحة غسيل الأموال والاقتصاد القائم على الجريمة .
- اتخاذ تدابير لتقديم خدمات لضحايا الإرهاب وإنشاء صناديق لتعويضهم ووضع تنفيذ برامج لحماية الشهود .

إن تحويل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الإرهاب إلى خطط وبرامج محلية تضاف إليها التدابير المكملة والمقررة والمفسرة للاستراتيجية التي أوصت بها المؤتمرات والندوات والإعلان وتطبيق هذه الخطط والبرامج بإيمان، يمكِّن من السيطرة على الإرهاب والتخفيف من ويلاته .

دور المؤسسات الاجتماعية والأمنية والشعبية في مكافحة الإرهاب

وضعت الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب تصوراً أمثل للتنسيق بين الأجهزة الاجتماعية والأجهزة الأمنية وطالبت الدول الأعضاء قبل ذلك بضرورة تحديد واجبات هذه الأجهزة تحديداً دقيقاً، كما لم تغفل الاستراتيجية دور المواطنين في مواجهة الإرهاب وحثت على إقامة تعاون فعال بينهم وبين الأجهزة المعنية بمكافحة الإرهاب. ولقد انطلقت الاستراتيجية من فرضيات يؤمن بها واضعوها الذين اعتمدوها، ولا يجادل فيها أي شخص ملتزم بدينه محب لوطنه ساع لخيره وخير بني جنسه، وهذه المنطلقات هي:

١ ـ المبادئ الدينية والأخلاقية للأمة العربية لا سيما ما يدعو إليه الإسلام من تسامح واعتدال ينبذ كل أشكال الجريمة وفي مقدمتها الإرهاب.

٢ ـ ارتباط الحفاظ على الأمن بالشرعية وسيادة القانون ومكافحة الجريمة.

٣ـ تحقيق مكافحة فعالة للإرهاب يتطلب تعزيز التعاون العربي وتدعيم التعاون العربي الدولي.

أما بالنسبة لدور المؤسسات الاجتماعية في مكافحة الإرهاب فهي كثيرة ومتعددة ومن أهمها كما ورد في هذا الكتاب مايلي:

الأســـــرة

إن من أهم الأدوار الايجابية التي تقوم به الأسرة في حياة أفرادها وفي وحمايتهم من الانحراف والجريمة لا يمكن تأمينه عن طريق أية مؤسسة اجتماعية أخرى. لذا فإن الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب قد اهتمت بزيادة دعم الدول للأسرة لكفالة التربية السليمة للنشء والشباب بالعمل

على تحسين ظروفهم الاجتماعية ورفع مستوى الحياة لديهم وإقامة العدل والمساواة واحترام حقوق الإنسان.

ومن المعروف أنه مهما تعددت المؤسسات الاجتماعية التي قد تقوم بوظائف الأسرة فإنها لا يمكن اعتبارها بديلاً للأسرة نفسها بقدر ما هي مكملة لعملها. وانطلاقاً من هذه الحقيقة فقد ظهرت في الوطن العربي الدعوة للتصدي لظاهرة اليتم الاعتباري المتمثلة في غياب الأب وانشغال الأم وترك الأبناء في يد دور الحضانة أو المربيات الأجنبيات.

ومن ثم فإن الأسرة السوية تعد البيئة الصالحة لحياة طفل يمكن أن يعتمد على نفسه ويكون عوناً لأسرته وأمته. وتقدم الأسرة لطفلها النماذج الإنسانية التي يتوجب عليه أن يقلدها ويحاكيها وتلك التي عليه أن ينأى بنفسه عنها.

المدرســـــة

تشير الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب في البند أولاً/ أ/ ٢ على أن تنص السياسة الوطنية لكل دولة على تضمين المناهج التعليمية القيم الروحية والأخلاقية والتربوية النابعة من الإسلام والعروبة كتدبير من تدابير الوقاية من الإرهاب. ويرى عيد من خلال هذه الدراسة أن على المدرسة أن تبين لتلاميذها أن القيم الروحية والأخلاقية التي تهدف إلى تحقق تكافؤ الفرص ونبذ المسببات التي تؤدي إلى زعزعة كل التوازن الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في أي من المجتمعات من خلال دفع الناس إلى العمل وبذل الجهد للكسب الحلال. صاحبنا في المقابل إغلاق المنافذ أمام محاولات البعض الحصول على الأموال بطرق غير مشروعة. أضف إلى ذلك ضرورة التركيز على قيام علاقات الناس في كل مناحي حياتهم على

أسس من التكافل والتراحم والتعاطف والصدق والعدل بدلاً من التباغض والتنافر والغش. ولا شك أن المعلم الكفؤ هو المكلف بغرس هذه القيم في نفوس طلابه وشخصياتهم وهو أيضاً الذي يهتم بمشكلاتهم التي تعترض حياتهم وتعرقل مسيرتهم وتهدد ليس فقط مستقبلهم بل مستقبل أمتهم ومجتمعهم في الوقت نفسه، ويكاد يعد المدرس أقدر المدربين لخطورة المشكلات التي تدفع بكثير من الشباب نحو الهاوية ومواجهتها.

وبناءً على ذلك فإنه من الحري بنا إعداد المدرس بصورة تمكنه من التصدي لخطر الإهارب بإعطائه معلومات كافية عن المشكلة وعن المبررات التي يضفي بها الإرهابيون الشرعية على أعمالهم الإجرامية، مع الحرص على إمداد المدرسين بالمهارات الفنية والمواد التي تساعدهم، ليس على توجيه الطلاب فقط بل على توجيه أولياء أمورهم للتأثير في إحداث التغيير المطلوب في سلوك الطلبة واتجاهاتهم. ومن الممكن تضمين المعلومات الخاصة بالإرهاب عدة مقررات دراسية تمكن الطلاب من إدراك خطورة المشكلة من خلال أكثر من معلم وأكثر من درس وأكثر من مقرر في إطار ربط مناهج التعليم بواقع الحياة، بالإضافة إلى ضرورة مراعاة تناسب المعلومات كماً ونوعاً مع أعمار الشباب.

المؤسسات الإعلامية:

يوضح عصر الفضائيات المفتوحة والبث الإعلامي الوافد في هذه الأيام بروز دور المؤسسات الإعلامية في التصدي للظاهرات غير السوية في المجتمع والتي من أهمها ظاهرة الإرهاب التي أخذت في اجتياح كثير من دول العالم يغذيها فهم بعض الأفراد والفئات غير الصحيح لبعض أحكام الدين الإسلامي. وقد نصت الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب في

البند أولاً/ أ/ ٥ على تضمين السياسة الوطنية في كل دولة عدداً من تدابير الوقاية من الإرهاب من بينها تكثيف استخدام وسائل الإعلام المرئية و المسموعة والمقروءة لتنمية الوعي العام الوطني والقومي وإبراز الصورة الصحيحة للإسلام.

ويرى «عيد» بدأ التعاون العربي في الأدوار المتعلقة بمجال مكافحة الإرهاب عبر وسائل الإعلام الوسائل الإعلامية قبل تعتمد الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب بأربع سنوات عندما ناقش مجلس الوزراء الإعلام العرب في دورته رقم ٢٦ التي عقدت بمدينة القاهرة في شهر يوليو عام ١٩٩٣م قضية الإرهاب حيث تناولت المناقشات مشروع خطة لمواجهة الإرهاب تهدف إلى توعية الرأي العام في نطاق الوطن العربي و خارجه بمخاطر بسلبيات مشكلة الإرهاب ومخاطره التي ترمي إلى عزل المجتمعات العربية عن العالم، على أن يتم ذلك من خلال تغطية المشكلة إعلامياً على أوسع نطاق ممكن، وتبصير الرأي العام العربي بواسطة مواد إعلامية مسموعة ومقروءة بمسؤولياته الأسرية تجاه حماية الأجيال الناشئة من الوقوع في براثن الإرهاب.

وكان لجامعة نايف العربية للعلوم الأمنية أن تفوز بقصب السبق في تنظيم وعقد ندوة تعالج دور الإعلام في مكافحة ظاهرة الإرهاب. ولقد نظمت الجامعة بالتعاون مع جامعة الأزهر الندوة العلمية الخامسة والأربعين بهذا الصدد وكان وموضوعها (الإعلام الأمني. . . المشكلات والحلول).

ويعد الإعلام المتميز الإعلام الأمثل الذي يعمق التدين ويرسخه في النفوس بكل القيم النبيلة والسامية. إن الإعلام الأمثل هو الإعلام غير المنغلق الذي يجعل المواطن العربي موسوعي المعرفة، وهو الإعلام الذي

يناقش كل القضايا بكل حرية وأمانة حتى يثق كل مواطن بوسائل إعلامه وإلا فإن البديل جاهز الإعلام الوافد الذي يضع له السم في العسل وينقل له المعلومات من وجهة نظر الغرب وهي وجهة نظر لا تخلو في بعض الأحيان من تزييف للحقائق وتزيين للباطل.

المؤسسات الترفيهية

وهي المؤسسات التي تشغل وقت الفراغ من غذاء الجسم (الرياضة)، وغذاء العقل (الثقافة)، في غذاء الروح (التوعية الدينية). ويتمل دور هذه المؤسسات في مكافحة الإرهاب توفير عدد من الأنشطة الرياضية والثقافية والدينية المتنوعة التي تنمي المهارات والمواهب والإحساس بالمسؤولية وتسد المنافذ التي يمكن أن يدخل منها الفكر المتطرف.

ويرى الباحث أنه يتوجب على المستويين الذين يأخذون على عاتقهم إدارة هذا الضرب من المؤسسات الالتزام بتعاليم الدين الحنيف ومكارم الأخلاق والخلق القويم في كل أعمالهم وتصرفاتهم وأقوالهم وممارساتهم.

المؤسسات الدينية

تنص الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب في البند أولاً/ أ/ ٤ على تضمين السياسة الوطنية في كل دولة تدابير للوقاية من أخطار الإرهاب والتي من ضمنها ضرورة قيام المؤسسات الدينية بتوضيح الصورة الحقيقية للإسلام. ولاشك أن الدين هو العنصر الأساس في توجيه الناس إلى جادة الخير وحمايتهم من الشر بخاصة الشرور المتمثلة في الجماعات الإرهابية التي لا تألوا جهداً في محاولة إقناع البسطاء بتسترها الكاذب خلف رداء الدين ودعم من قبل بعض المنافقين المرتزقة الذين لا هم لهم سوى تقديمهم

المبرر تلو الآخر لجرائم المارقين والذين لا علاقة لهم بالدين الصحيح . ومن المعروف أن الدين الإسلامي هو دين الرحمة والمودة و الترابط واليسر، ولا صلة للجماعات الإرهابية برسالته التي تعد رسالة هداية البشر وإعمار الأوطان لا تدميرها أوتخريبها ولا إزهاق الأرواح البشرية البرئية .

وتقوم المؤسسات الدينية بدور مهم في مكافحة الإرهاب من خلال وظائف ثلاث لها هي، الإفتاء، الوعظ والإرشاد، والدعوة .

تعد الوظيفة الإفتائية إحدى الأدوات التي أسهمت بحق في تجاوز المجتمعات الإسلامية المتعاقبة والأزمات الحضارية الكبرى . وكانت الفتوى الأمينة وما زالت هي المدخل الأمثل للتعامل مع معطيات التقدم .

أما الوظيفة الثانية للمؤسسة الدينية فإنها تتمثل في الوعظ والإرشاد والتي يعد المسجد ميدانها الرئيس والذي لا ينكر أحد دوره العظيم في التأثير على العامة والخاصة . ومن البدهي أنه كلما كان إمام المسجد أوخطيبه على دراية واسعة في علمه ومنهجه وأسلوبه كان تجاوب الناس معه أقوى وأسرع وأكثر فاعلية . ولكي تكون المساجد مراكز للإشعاع الديني والثقافي والحضاري يجب تزويدها بالأئمة المؤهلين شرعياً وعلمياً وخلقياً وخبرة .

أما بالنسبة للوظيفة الأخيرة للمؤسسات الدينية فهي تلك التي تتمثل في الدعوة للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . وتكمن أهمية الدعوة في أن يحب كل شخص منهج الله في كل أموره ويؤدي شعائره بكل خشوع بحيث يقبل على الله بكل صفاء مع خلو قلبه من الأحقاد والأدران وتجرد لسانه من اللهو، وفكره من الزيغ، وأن يعمل مخلصاً ابتغاء وجه الله الذي طالب كلّ إنسان بالعمل ووعده بثوابه في الدنيا والآخرة . إن الإسلام دين التسامح، ولكنه لا يدعو للاستسلام للظلم ولكنه يدعو لنبذ العنف واللجوء

إلى الطرق الشرعية للمطالبة بالحق. والمؤمنون يعرفون أن عذاب المظلومين في الدنيا هين إذا ما قيس بعذاب الظالمين في الآخرة. وإذا كان الظالم قد أفسد على المظلوم دنياه الفانية فإنه يكون قد أفسد آخرته الأبدية وكسبها المظلوم وهذا هو العدل الإلهي.

دور المؤسسات الأمنية

تتحمل المؤسسات الأمنية العبء الأكبر في مكافحة جرائم الإرهاب بجوانبها الثلاثة، الجانب الأول ويعرف بمجال منع وقوع الجريمة أساساً. والجانب الثاني هو جانب ضبط مرتكبي الجريمة وإقامة الدليل على ارتكابهم للجريمة. أما الجانب الثالث فإنه يتمثل في عملية إعادة تأهيل المحكوم عليهم.

دور المؤسسات الشعبية

مهما كانت إمكانات كل من المؤسسات الاجتماعية والمؤسسات الأمنية في أية دولة، فإنه ليس بمقدورها تحقيق انتصار شامل وساحق على الجماعات الإرهابية ما لم تدعمها وتتكاتف معها المشاركة الشعبية. وهذه المشاركة الشعبية تتحقق غالباً من خلال ما يطلق عليه اسم جمعيات الوقاية من الجريمة. وتسهم هذه المؤسسات الشعبية في دعم التعاون وتعزيزه بين الجمهور والأجهزة الحكومية المنوط بها مكافحة الإرهاب؛ وتقوم في الوقت نفسه بدور كبير في توعية الجمهور بمشكلة الإرهاب وأخطارها وكذلك تشجيع الجمهور على إبلاغ الأجهزة المعنية بأي معلومات تصل إلى علم أي منهم تفيد في اكتشاف مخططات الإرهابيين أو إحباطها أو القبض عليهم، أو ضبط الوسائل والأدوات التي يستخدمونها في ارتكاب

جرائمهم، أو تتبع حركات أموالهم لتجفيف منابع تمويلهم. أضف إلى ذلك عقد ندوات لدحض ادعاءات الإرهابيين وأكاذيبهم التي يطلقونها جزافاً من أجل تبرير أعمالهم الإجرامية.

وفي نهاية هذه الجولة النقدية بين دفتي كتاب: «الأساليب والوسائل التقنية التي يستخدمها الإرهابيون وطرق التصدي لها ومكافحتها»، يتبين لنا أن الإرهابيين هم أكثر فئات المجرمين استفادة من التقنيات الحديثة ومن تقدم علوم الإدارة، وأن استخدام التقنيات الحديثة قد أتاح لهم فرصة تصنيع المتفجرات من مواد داخلة في دائرة التعامل المتاح، كما أتاح لهم الفرصة كذلك للتعامل مع المعدات والأدوات التقنية التي تستخدمها الأجهزة الأمنية في كشفهم وكشف ما بحوزتهم من أسلحة أو متفجرات. وتقع مهمة مكافحة الإرهاب على عاتق كل إنسان بالغ رشيد بصفته الأسرية والمهنية والاجتماعية في ضرورة الحقيقة التي مفادها ضوء شرعية التعاون على البر والتقوى، والتعاضد ضد الإثم والعدوان.

ويرى «عيد» أنه إذا كان هناك من يطالب بضرورة التعامل مع الإرهابي كإنسان له حقوقه وحرياته فإن على هؤلاء ألا يتجاهلوا حقوق ضحايا الإرهاب من أناس أبرياء وعاملين في نظام العدالة الجنائية ضحوا بأرواحهم، عن طيب خاطر، في الحرب الضروس ضد آلة الإهارب. ومن الأمور التي أكدتها هذه الدراسة أنه يتحتم على السلطات المسؤولة أن توفر حماية فعالة وكافية لكل الذين تستهدفهم العمليات الإرهابية وخاصة مصادر المعلومات، وشهود الرؤية، وكل من شهر قلمه أو سلاحه في وجه الإرهابيين من أجل توفير الحماية للأبرياء الآمنين. وهذا ما نصت عليه الاستراتيجية العربية لمكافحة الإرهاب.

وعلينا أن لا ننسى ونحن في هذا المقام أن الإسلام لا يؤيد العنف ويدعو إلى الحوار ليس بين المسلمين فقط ولكن بين المسلمين وأهل الديانات السماوية الأخرى استناداً إلى قوله تعالى: ﴿ **قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلاَّ نَعْبُدَ إِلاَّ اللَّهَ وَلا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّن دُونِ اللَّهِ** ...﴿٦٤﴾ ﴾ (سورة آل عمران). أضف إلى ذلك أن الإسلام رسم للغة الحوار أسساً على رأسها الود وكفالة الحرية التي تسمح بالاختلاف دون عداء أو كراهية.